شعر المحدَثين عند النحوّيين
بين الرفض والقبول

د . ثامر ناصر حسين العبيدي

الإختصاص : النحو والصرف

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد شكلت الأشعار أساساً مهماً، وعماداً أولاً في تقعيد القواعد النحوية ـ بعد كتاب الله تعالى ، وعني النحويون عناية كبيرة بذلك ، وقد زخرت كتبهم به ، ولا ريب فقد نقل عن ابن عباس (رض) قوله : " **إذا قرأتم شيئاً من كتاب الله فلم تعرفوه ، فاطلبوه في أشعار العرب ، فإن الشعر ديوان العرب** " (١) .

وقد قسم نُقّاد الشعر العربي الشعراء إلى أربع طبقات ، هي :

١ـ طبقة الشعراء الجاهليين ، وهم : الذين عاشوا قبل الإسلام ، ولم يدركوه ، على سبيل المثال لا الحصر : امريء القيس ، عنترة ، طرفة بن العبد ، وغيرهم .

٢ ـ طبقة الشعراء المخضرمين ، وهم : الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، ومنهم من أتمّ الله عليه نعمة الإسلام ، مثل : لبيد بن ربيعة ، حسّان بن ثابت ، كعب بن زهير ، والخنساء ، وغيرهم .

٣ ـ طبقة الشعراء الإسلاميين ، وهم : الذين كانوا في صدر الإسلام ، مثل جرير ، الفرزدق ، الكميت ، ذي الرمَّة ، والأخطل (٢) .

٤ ـ طبقة الشعراء المولّدين ، أو المُحدثين ، وهم : الذين عاشوا ابتداء من العصر العباسي ، مثل : بشّار بن برد ، أبي نواس ، وأبي تمام (٣) .

مما تقدم يتضح لنا أنّ النحويين واللغويين قد صنَّفوا الشعر على أساس الزمن ، لا على أساس المادة المنشودة في اللغة والنحو (٤) .

ولعل السر في هذا التقسيم يرجع على قدسية الشعر القديم ، وتجرذُ الشعر الحديث من هذه القدسية (٥) ، لذا لم يختلف النحاة في صحة الإحتجاج وتقعيد القواعد بشعر الطبقتين الأولى والثانية (٦) ، وفي الوقت نفسه اختلفوا في صحة الأخذ عن شعراء الطبقة الثالثة ، فالنحاة الأوائل رفضوا الإستشهاد بشعرهم ، أما المتأخرون منهم فقد أجازوا الأخذ عنهم ، والإستشهاد بشعرهم كما نرى ذلك في كتاب سيبويـــــه (٧) ،

"فالصحيح صحة الإستشهاد بكلامها " (٨) .

أما شعر الطبقة الرابعة من الشعراء المولّدين ، فالسمة العامة عند النحاة ـ القدامى والمحدثين ـ هو عدم جواز الإستشهاد به في التقعيد النحوي ، " فالصحيح أنه لا يُستشهد بكلامها مطلقاً " (٩) . والذين منعوا الإحتجاج بشعر المحدثين ـ لعلهم ـ ظنوا أنّ عدم استشهاد المتقدمين به دليل ـ وحجة لهم ـ على ما ذهبوا إليه ، فغضوا النظر عن مساءلتهم ، أو مناقشتهم ، إجلالا لقدرهم ومكانتهم العلمية ، فلم يخالفوهم

ومع إيماننا بان أكثرهم كانوا يتمتعون بالحرية الفكرية في استنباط القواعد ، وكلهم ثقات لا غبارعليهم من الناحية العلمية ، إلا أنّ المنهج العلمي يفرض نفسه بتسليط ضوء النقد البنّاء الكاشف الذي يقوم على الإجتهاد في الإستدلال ، ورفض التقليد الأعمى ـ هو السبيل الوحيد للوصول إلى الحقائق العلمية .

ومانعو الإحتجاج بشعر المُحدَثين لم يكتفوا بهذا الموقف الذي أثار جدلاً ، بل سحب بعضهم الحكم نفسّه على منع الإحتجاج بشعر الإسلاميين ، فقد كان عبد الله بن أبي إسحق (ت ١٢٧ هـ) ، وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ـ يرفضان في التقعيد النحوي شعرَ الفرزدق ، الكميت ، وذي الرمّة ، ويخطآنهم ، وهم بنظرهما من المولدين ، وقد تكون حجتهما في هذا الرفض المعاصرة ، "**والمعاصرة حجاب** "(١٠).

والدليل على هذا التشدد ما ذكره الأصمعي بأنه جالس أبا عمرو بن العلاء ثمانية أعوام فلم يسمعه يحتج ببيت من الشعر الإسلامي(١١) ، فقد كان لا يعُدُّ الشعر في الإحتجاج إلا ما كان للشعراء المتقدمين ظنّاً منه بأنَّ الشعر الإسلامي لا يرى فيه الجودة والمتانة (١٢) .

إلا أنّ بعض علماء اللغة والنحو رفضوا هذا المنحى ، وانتقدوه بشدة ، ومنهم **ابن قتيبة الدينوري** ، إذ لم يعوّل على الفترة الزمنية في اختيار الشعر الرصين ، ولا يحكم على رصانة الشعر بتقدم قائله ، والمُعاصرة ـ عنده ـ لا تعني سُخف الشعر ، يقول " **ولم يقتصر الله العلم والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خَصَّ به قوماً دون قوم ، بل جعل ذلك مُشتَركاً مقسوماً بين عباده في كل دهر ، وجعل كلَّ قديم حديثاً في عصره** " (١٣) .

ومما يؤيد ما ذهب إليه ابن قتيبة قول **الإمام علي (كرم الله وجهه) : " لولا أن الكلام يُعاد لنفد** " (١٤) .

وقول ابن رشيق : " ليس أحدنا أحق بالكلام من أحد ، وإنما السبق والشرف معاً في المعنى " (١٥) .

إلا أنَّ **جار الله محمود الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)** ـ كان أكثر وضوحاً وجرأة من ابن قتيبة ، وابن رشيق في هذا الإتجاه ، فقد استشهد بشعر أحد المولدين وهو **أبو تمّام حبيب بن آوس الطائي** المتوفى سنة ٢٣٢ هـ ، وذلك في تفسير قوله تعالى : **(وإذا أظلم عليهم قالوا)** (١٦) ، حيث قال : "وأظلم يحتمل أن يكون غير مُتعَدّ ، وهو الظاهر ، وأن يكون متعدياً منقولاً من : ظلم الليل ، وتشهد له قراءة **يزيد بن قطيب (أظلم)** على ما لم يُسَمَّ فاعله ، وجاء في شعر حبيب بن آوس :

هما أظلما حالي ثَمَّة أجليا ظَلاميهما عن وجه أمرد أشيب

وهو وإن كان مُحدَثاً لا يُستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه " ؟ (١٧) .

فرأي الزمخشري هذا " فريد جديد في موضوعه ، عميق في مغزاه ، إذ لا يصح أن تُقبَل روايته لشعر شعراء فصحاء ، ولا نأخذ بما يقول من شعر ونثر قد سار فيه على نهجهم ، وهو وإن أتى باشتقاقات جديدة ، أو استعمالات مُستحدثة ـ إنما أتى بها من واقع سليقة عربية خالصة " (١٨) .

وممن سار على نهج الزمخشري رضي الدين الإسترآبادي المتوفى سنة ٦٨٨ هـ ، حيث استشهد بشعر أبي تمام في مواضع عدة من شرحه على الكافية .

ومما يجدر ذكره أنَّ النحاة حصروا الشعر وصحة الإحتجاج به على قبائل معينة ، وليس إلا الذي جمعوه من قبائل قيس ، تميم ، أسد ، هذيل وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، إلا أنَّ هذاالإتجاه ، وهذا الرأي ـ فيما أعتقد ـ فيه بعض التشدد (١٩) ، حيث إنَّ هذه القبائل لا تمثل العرب كلهم ، بل تمثّل جزءاً ضئيلاً من مضاربهم المنتشرة في أنحاء الجزيرة العربية ، واللغة العربية واسعة سعة عظيمة ، ولا يمكن الإحاطة والإلمام بكل ما قاله العرب من شعر ، ومن ادَّعى ذلك فإنه يدَّعي المستحيل ،(٢٠) ، إذ إن الإنسان في كثير من الأحيان تخونه الذاكرة ، وكما قيل : النسيـــان آفة العلـــم ، والشاهد على ذلك ما ذكره ابن قتيبة من أن جماعة فيهم الأصمعي وخلف الأحمر ـ ذهبوا إلى راوية اسمه : **كردين بن مسمع** ، فأنشدهم لمائة شاعر ، ومرة أخرى لثمانين كلّهم اسمه عمرو ، فقال الأصمعي : **" فعددت أنا وخلف الأحمر فلم نقدر على ثلاثين "**(٢١) .

وبعد فإنني أكتفي بهذا القدر من النماذج القليلة التي تدل دلالة واضحة على أنّ شعر المحدثين كان موضع دراسة ، ومجال بحث لدى اللغويين والنحويين ـ التي أردتها أن تكون مدخلاً إلى موضوع طالما لفت فيه انتباهي ـ شاعران مُحدثان هما : الفرزدق ، وبشار بن برد ، فقد اتهمهما باللحن علماء اللغة والنحو المعاصرون لهما ، فتأجج بسبب ذلك نزاع ـ كما زعم ـ طالما ذُكر في المصادر العربية المختلفة من غير حيطة ، وتمحيص، وتدقيق عسى أن أوفق عند التعرض لتلك الروايات ، ودراستها ـ إلى تسليط الضوء على بعض الحقائق التي غفل عنها بعض الرواة ـ في ميزان النقد والموضوعية بين الرفض والقبول ــ مستفيداً في ذلك من الآراء التي سبقني إليها بعض الباحثين .

الشاعر الأول : همّام بن غالب التميمي ، المعروف بالفرزدق (٢٢)

كان الفرزدق معاصراً لعبد الله بن أبي إسحق اللغوي المشهور الذي كان يحب الشعر القديم ، ويبالغ في الإعتماد عليه ، فرأى ـ مثله مثل أبي عمرو بن العلاء أمثال الفرزدق ، جرير ، والأخطل ، وغيرهم ـ هؤلاء الإسلاميين المتقدمين مولدين ، فأمسك بعض الإمساك عن الإستشهاد بشعرهم ، حتى قال أبو عمرو " **لقد كثر هذا المُحدث وحسُن حتى هممت بروايته ، أو آمر صبياننا برواية شعره ، يعني بذلك شعر جرير ، الفرزدق ، والأخطل** "(٢٣) .

وقد فات بعضهم الأخذ بشهادة أبي عمرو ، وترك رأيه له ، حيث حكم على شعر هؤلاء بالحسن ، والجزالة ، والفصاحة ، إلا أنه تحرج في رواية ما ينشدونه من شعر ، ولم يكن موضع نظر في الإستدلال به ، وتقعيد القواعد في ضوئه .

ولم تمتعنا المصادر بأكثر مما ذكر حتى نستطيع أن نقف على الحقيقة الكامنة في نفس هذا العالم الجليل تجاه الفرزدق وأمثاله ، أو على آخر رأي له ، وهذا يدفعنا إلى القول بأن مردَّ ذلك قد يعود إلى مشكلات اجتماعية ، أو نزعات قبلية ، أو سياسية ، أو اتجاهات فكرية .

أما موقف ابن أبي إسحق من الفرزدق الذي تناقلته بعض المصادر وما زُعم من نزاع كان بينهما في مسائل نحوية ، فإنّ اللافت للنظر هو عدم وجود مبرر تطمئن إليه النفس في قبول تلك المزاعم ـ وسأناقش كلَّ واحدة منها بما يتوفر لديَّ من أدلة .

فابن قتيبة يعزو مخالفة القاعدة النحوية في شعر الفرزدق ـ كما يُظن بأنها مخالفة ـ إلى تسليم الشاعر العنان لمخيَّلته ، وعند سؤال الناس له عن إعراب ما يقوله يشتمهم ، ويقول لهم : " **عليَّ أن أقول ، وعليكم أن تحتجّوا** "(٢٤) ، مثال ذلك قوله :

١ـ وعَضَّ زمان يا ابن مروان لم يدَعْ من المال إلا مُسحتاً أو مُجَلَّفُ (٢٥)

فرفع (مجلف) على الإستئناف (٢٦) ، أو ضرورة (٢٧) إلا أن ابن أبي إسحق لحنه (٢٨) .

ونقل علي بن حمزة البصري المتوفى سنة ٣٧٥ هـ ـ تخريجات لبعض علماء النحو لموضع الشاهد في البيت ،فقال : " **إنَّ الرواة أجمعين على رواية (مسحت) ـ بالرفع ، فمن رفع لم يحتج إلى احتجاج لمجلف ، ومن نصب احتجّ ، وأوضح وجهه ، ولم يقل أحد إنه أقوى** (٢٩) .

قال أبو جعفر محمد بن حبيب ـ وقد أنشد هذا البيت في النقائض : إلا مسحتٌ أو مجلفُ ، وحكى أبو نوبة عن الكسائي : مُسحتاً ـ بالنصب .

وقد قال أبو عبد الله بن الأعرابي ، والفرّاء : حروف الإستثناء تجيء بمعنى قليل

من كثير ، فجعل (إلا) معلقة بأن يكون ، فأضمرها ونواها ، ورفع مُسحتاً على هذا المعنى ، أراد أن يكون (مُسحت أو مُجلف) ، فرفعه بـ(يكون) المضمرة ، و(إلا) يدل على تعلقها (بأن يكون) ، كقولك : ما أتاني أحد إلا زيد ، وإلا أن يكون زيد .

وحكوا عن خالد بن كلثوم :

وعض زمان يا ابن مروان ما به .....

قال : ومن روى (مسحتاً) أراد لم يدع فيه عضّ الزمان إلا مسحتاً أو مجلف بقيَ فرفعه على الإضمار .

وقال الطوسي : مَن روى (مسحت أو مجلف) ، فرفعهما معاً أراد : لم يدع من الدّعة ، ولم يوقع لمسحت فعلاً .

وكذلك قال أبو إسحق الزجاج ، وقد أنشد هذا البيت شاهداً على قول الله عز وجل **(فَيُسحتَكُم بعذاب ...)** (٣٠) ، و**(فيسحتكم)** معنى : لم يدع ولم يستقر من المال إلا مسحت .

وقال ابن دريد ـ وقد أنشد هذا البيت فنصب ـ (مسحت) رواية أبي عبيدة : لم يدع ـ بالكسر ـ من الدعة .

وإذا كان ذلك كذلك فلا وجه لنصب مُسحت ، ولا طريق إلى تقَوّل الأقوال فيه ، وإن لم يكن كذلك فقد بانَ وجه رفع (مجلف) بعد نصب (مُسحَت) "(٣١) .

٢ـ قال الفرزدق في مدح يزيد بن عبدالملك :

مستقبلين شمال الشام تَضربُنا بحاصب كنديف القطن منشور

على عمائمنا تلقى ، وأرجلنا على زواحف تزجي مُخَّها رير (٣٢)

" فأنكر عليه ابن أبي إسحق قوله : مخها رير ، وقال : إنما هو مخها ريرُ ـ بضم الراء ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع " (٣٣) .

وقال يونس بن حبيب : " والذي قال ـ يعني الفرزدق ـ جائز حسن " (٣٤) .

وقال الفرزدق بعد أن بلغه تغليط ابن أبي إسحق : " أما وجد هذا المنتفخ الخصيتين لبيتي مخرجاً في العربية ؟ ، إني لو أشاء لقلتُ : على زواحف تزجيها محاسير ، ولكنني والله لا أقوله " (٣٥) .

فبلغ ذلك ابن أبي إسحق ، فقال : عذره شر من ذنبه ، والخفض في (رير) ـ جيد ، وتقديره : على زواحف رير ِمخها يُزجي " (٣٦) .

ونقف في حيرة وتساؤل أمام مكابرة الفرزدق ، وأشدها حيرة أمام مقولة ابن أبي إسحق ، وهذا ما يستدعينا أن نلقي ظلالاً من الشك على ذلك الخلاف المزعوم ، وعلى تلك الروايات .

٣ـ لقد عجبت منّي ومن يَعيليا لمّا رأتني خلقاً مُقلَوْليا

فلحَّنه ابن أبي إسحق في فتح الياء من (يعيليا) ، فلمّا بلغ الفرزدق ذلك هجاه بقوله :

فلو كان عبد الله مولى هجوتُه ولكن عبد الله مولى المواليا (٣٧)

فأظهر الفتحة في حالو الجر في (مواليا) ، الأمر الذي جعل ابن أبي إسحق يسرع في تخطئته في هذا البيت أيضاً(٣٨) ، والقياس أن يقول : مولى موال ٍ(٣٩) .

وإثبات الياء مفتوحة في حالة الجر في المنقوص المجرد من (أل) التعريف المجموع ، والمصغَّر ـ كالذي جاء في شعر الفرزدق (يعيليا ، مواليا) ـ لغة قليلة اختارها من البصريين : يونس ، عيسى بن عمر ، وأبو زيد ، ومن الكوفيين الكسائي واختارها البغداديون كذلك (٤٠) .

أما جمهور العرب فإنهم يحذفون الياء من المنقوص المجرد من (أل) التعريف ويينوّنونه في **حالة الجر** سواء أكان جمعاً أم مُصغراً، وهذا ما ذهب إليه أبو عمرو ابن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحق ، والخليل بن أحمد ، وسيبويه ، وجمهور البصريين ، فيقولون : مررتُ بجوارٍ، ويُعيلٍ .

أما في حالة الرفع فحكم الإعراب نفسه عند الطرفين (٤١) ، ولا خلاف في النصب (٤٢) .

مما تقدم لم يكن ابن أبي إسحق مُحقّاً كل الحق فيما ذهب إليه من تلحين الفرزدق ، إذ إن الفرزدق أجرى المعتل مجرى الصحيح ، وهو عند الجمهور ضرورة (٤٣) .

والملاحظة العامة التي يمكن إيرادها هي : أن امتناع أبي عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحق ، وغيرهما من الذين يحبّون الشعر القديم ، ويبالغون في الإعتماد عليه ، ولا يحتجون بشعر الإسلاميين بحجة أنّ أصحابه من المُحدثين (٤٤) ـ لم يكن هذا الموقف موقفاً عزماً، ولا هو رأي متفق عليه ، لأنه لم يستمر ، ودليلنا على ذلك كتاب سيبويه الذي هو الوثيقة التي تصور لنا الدراسات النحوية في عصره ، وقبل عصره ، وتُصوّر لنا آراء مَن سبقه ، لأنّ هذا الكتاب لم يكن من فراغ ، فعند رجوعنا إليه نجد ما استشهد به سيبويه من شعر الفرزدق ، وجرير أكثر مما استشهد به من شعر امريء القيس ، والنابغة الذبياني(٤٥) ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ لا لأنه لا يثق بشعرهما ، ولكن قد تكون المادة الشعرية من شعر أولئك ـ كما يبدو لمن

لا يرى هذا الرأي .

ولكن هذه الكثرة دليل على أنّ هذا الشعر كان الإستشهاد به أمراً مفروغاً منه ، وهذه المواقف ليست ثابتة ـ كما بيّنا آنفاً ـ بدليل أنها لم تُكتب على أنها موقف لا يحيد عنه أبو عمرو ، أو ابن أبي إسحق ، لأنّ كل واحد منهما يقف من شعراء عصره هذا الموقف ، وكل حديد نجد فيه نوعاً من الغرابة ، أو عدم القبول في أول أمره (٤٦) ، وقد يكون هذا الموقف قضية ـ في حقيقة الأمر ـ نسجوا خيوطها من وجهة نظرهم ، ومن خلال آرائهم (٤٧) .

أضف إلى ذلك أن هذا الخلاف المزعوم بين الفرزدق وابن أبي إسحق ـ الذي غالى فيه بعض المؤرخين ، وأعطوه حجماً أكبر من حجمه ، وتناقله بعضهم من غير تَحَر ولا نقد سوى قولهم : إنّ الفرزدق كثيراً ما كان يلحن ، فإنّنا لم نُحص للفرزدق

أربعة أبيات (٤٨) وردت في هذا السياق ، وظُنَّ أنها قد خالفت القياس النحوي ـ كما مرَّ بنا ـ من مجموع آلاف الأبيات التي أنشدها ، لذا فإنَّها لا تؤخذ بالحسبان إذا ما قيست بذلك الكم الكثير من شعر الفرزدق الذي استُشهد واحتُجَّ به ، والذي عدّه اللغويون أحد مصادر اللغة حتى قالوا : **" لولا شعره لذهب ثلث لغة العرب "** (٤٩) .

ومع ذلك فإن اقتناص ابن أبي إسحق لسَقطات الفرزدق ـ كما يظنها هو ـ وردّ الفرزدق عليه قد يستخلص الباحث منهما مؤثرات مفيدة في الدرس النحويّ، وفي إثراء اللغة العربية في أثناء مناقشة القضايا النحوية ـ كما يرى ذلك الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجيني ، إذ يقول : **" إنَّ في هذا الخلاف دليلاً على تطور النحو العربي ، وانتقاله من باب الرواية والنقل إلى باب المناقشة وإبداء الآراء "** (٥٠) .

الشاعر الثاني : بشّار بن بُرد (ت ١٦٨ هـ)

ندرس قضية أخرى ذكرها مؤرخو اللغة والأدب ، وهي : أنّ سيبويه استشهد بشعر بشّار بن برد ، مما يبرر الإحتجاج بشعر المحدثين ، وإنّ سيبويه تلافى بذلك هجاء بشّار ، واتقى شرّه (٥١) ، إلا أنّ هذا القول يفتقر للدليل ، حيث إنّ كتاب سيبويه لا يوجد فيه شاهد واحد من شعر بشّار ، ولكن فيه شطراً اختلف في نسبته ، وهو :

..... **وما كلُّ مؤتٍ نُصحَه بلبيـــب** (٥٢)

وظنّ بعضهم أنَّه لبشّار (٥٣) ، علماً أنَّ سيبويه لم يُسَمِّ قائله ، فكيف والحالة هذه ؟ أتراهُ من الناحية العقلية ـ إذا لم يذكر القائل معناه أرضى بشاراً؟ إذا لم يذكر القائل ، وساق الشطر من غير نسبة ، فما الذي ينفعُه في اتقاء شر بشار ؟

إلا أنَّ هذا الشطر يكاد يكون بإجماع المصادر المعتمدة في البحث ـ من قصيدة لأبي الأسود الدؤلي (٥٤) ، ولكن نُسب لبشّار بن برد (٥٥) ، فقد أورد أبو الفرج الأصفهاني في كتابه الأغاني قصة ذكر فيها أنّ أبا الأسود خطب امرأة يقال لها : أسماء بنت زياد ، فأسرَّ أمرها إلى صديق له ، إلا أنَّ هذا الصديق لم يكتم سرَّه ، فأفشاه إلى ابن عمّ لها كان يريد الزواج منها ، وهي ترفضه ، ومن ثمّ تزوجها ـ فقال أبو الأسود في ذلك :

أمنتُ امرأ في السرّ لم يكُ حارساً ولكنَّـه في النُّصح غيرُ لبيب

أذاع به في الناس حتى كأنَّـــــه بعلياء نار أوقدتْ بثقـــوب

وكنت متى لم تَرعَ سرَّك ينتشرْ قوارعه من مُخطيء ومُصيب

فما كلُّ ذي لبّ بمؤتيك نصحه وما كلُّ مؤت نصحه بلبيـــب (٥٦)

وزعم الشنقيطي : أنه لم يعثر على قائل الشطر المتنازع عليه (٥٧)

وفي ترجمة بشار يروي أبو الفرج الأصفهاني روايات متباينة لموقف بشّار من الأخفش الأوسط ، ومن سيبويه ، وموقفهما منه ، منها أنّ الأخفش أنكر عليه صحة بعض الصيغ الصرفية والنحوية في قوله :

فالآن أقصر عن سُميَّة باطلي وأشار بالوجلى عليَّ مُشير

وفي قوله :

على الغزلى منّي السلام فربما لهوتُ بها في ظلّ مرؤومة زهْر

وفي قوله :

تُلاعب نينان البحور وربما رأيت نفوس القوم من جريها تجري

وقال لم يُسمَع من الوجل ، والغزَل ـ فُعلى ،ولم يُسمَع بنون ، ونينان .

فلما علم بشّار بذلك توعّده ، وهدده ، فخاف منه الأخفش "**وأخذ بعد ذلك يحتج بشعره** (٥٨) .

٩

وفي موضع آخر يستدرك الأصفهاني فيشير إلى أن الذي أخذ على بشّار في مواضع من شعره هو سيبويه لا الأخفش ، وهو ما دفع بشّراً إلى هجائه بقوله :

أسيبويه يابن الفارسية ما الذي تحدثتَ عن شتمي وما كُنتَ تنبذ ؟

أظلتَ تغنّي سادراً في مساءتي وأمك في المصرين تعطي وتأخذ ؟

" فتوقاه سيبويه بعد ذلك ، وكان إذا سُئل عن شيء فأجاب عنه ، ووجد له شاهداً من شعر بشّار احتج به استكفافاً لشرّه "(٥٩) .

هكذا سرد لنا الأصفهاني قصة كسابقتها ـ من غير دليل يؤيدها سواءأكان في كتابه ، أم في كتاب سيبويه ، أم في كتب اللغة الأخَر ، ونعني بالدليل : الشواهد الشعرية التي احتج بها سيبويه عند التقعيد النحوي ، ناهيك من ذلك الشطر المزعوم حيث لم يصرح بقائله ، وقائلهُ حيٌّ ، وهو يريد أن يسترضيه خوفاً من هجائه ، فكيف والحال هذه ألا يذكر اسمه ؟

إذن هناك شكوك كثيرة في صحة هذه الرواية ، ولا يمكن قبولها على علاتها ، لاضطرابها أولاً، ولأنها تشكك في نزاهة ومكانة سيبويه العلمية ، وإرجاع التقعيد إلى أسباب لا علاقة لها بالدرس النحوي ثانياً(٦٠) ، " فشخصية سيبويه ، ومكانة الأخفش الأوسط أهم لدرس النحو العربي من روايات مشكلة مضطربة الإسناد "(٦١).

ولا يعني هذا أننا بصدد مناقشة جواز الإستشهاد بشعر بشّارأو عدمه ، أو بصدد الإنتقاص من فصاحة بشّار التي استقاها من الفصحاء ، حيث يقول :

" **نشأتُ في حجور ثمانين شيخاً من فصحاء بني عقيل ما فيهم أحد يعرف كلمة من الخطأ ، وإن دخلتُ على نسائهم ، فنساؤهم أفصح منهم ، وأيفعتُ فأبديت إلى أن أدركت ، فمن أين ياتيني الخطأ** " ؟ (٦٢) ــ وإنما أردنا تتبع مثل هذه النصوص وفهمها ، لأنها بنيت عليها قضايا في الدرس النحوي .

وبعد هذا الذي قُدّم أصلُ إلى إنهاء البحث الذي أرجو له أن يكون إسهاماً في خدمة النحو العربي .

ونخلص إلى القول بأنَّ الإستشهاد بشعر المولدين ، أو المُحدثين ـ كان مثار جدل قائم على اختلاف النحويين ، حيث اختلفوا في زمن الشعر الذي يكون مادّة مقبولة تُقَعَّد به القواعد النحوية ، لذا كان عندهم **بين الرفض والقبول** .

الهوامش

(١) انظر : العمدة لابن رشيق ١: ٣ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ١: ١١٣، وخزانة الأدب للبغدادي ١: ٨ .

(٣) انظر : خزانة الأدب ١: ٦ .

(٤) انظر : ابن قتيبة اللغوي – د. عبد الجليل مغتاظ التميمي – ص ١٨٤ .

(٥) انظر : شواهد سيبويه من المعلقات – د. عبد العال سالم مكرم – ص ٣١ .

(٦) انظر : خزانة الأدب ١: ٣ .

(٧) انظر : النحو العربي ومناهج التأليف – شعبان عوض العبيدي – ص ٣٤٠ .

(٨) انظر : خزانة الأدب ١: ٣ .

(٩) انظر : المصدر نفسه والصفحة / جُعل ابن هرمة المتوفى في حولي (١٧٦ هـ) آخر من يحتج بشعره ، وقالوا عنه آخر الحجج . انظر : النحو وكتب التفسير ١ : ، وفي العصر الحديث اتخذ مجمع اللغة العربية في القاهرة قراراً هذا نصه " **قرار تجويز استعمال بعض الألفاظ الأجنبية ... ، والمراد بالعرب العربُ الذين يوثق بعربيتهم ، ويُستشهد بكلامهم ، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الهجري الثاني ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الهجري الرابع** " .

(١٠) انظر : خزانة الأدب ١ : ٣ .

(١١) انظر : العمدة ١ : ٩٠ ، والمزهر ٢ : ٤٨٨ .

(١٢) انظر : النحو العربي ومناهج التأليف ص ٣٠٩ .

(١٣) انظر : الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ : ١٠ .

(١٤) انظر : العمدة ١ : ٩١ .

(١٥) انظر : المصدر نفسه والصفحة .

(١٦) سورة البقرة / الآية ٢٠ .

(١٧) انظر : الكشاف للزمخشري ١ : ٢٢٠ ـ ٢٢١ .

(١٨) انظر : النحو العربي ومناهج التأليف ٣٤١ .

(١٩) انظر : مجلة فؤاد الأول ٦ : ٨٧ (بحث : اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة) .

(٢٠) انظر : الشعر والشعراء ١: ٨ .

(٢١) انظر : المصدر نفسه ، والصفحة .

(٢٢) توفي سنة ١١٤ هـ ـ على اختلاف في ذلك . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٦ : ٩٧ ، وفي مصادر أُخر تجنبنا ذكرها لشهرته .

(٢٣) انظر : الشعر والشعراء ١ : ٦٩ ، والعمدة ١ : ٩٠ ، وخزانة الأدب ١ : ٦ .

(٢٤) انظر : الشعر والشعراء ١: ٣٣ ـ ٣٤ .

(٢٥) انظر : الخصائص ١ : ٩٩ ، والشعر والشعراء ١: ٣٤ ، وإيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ٣٤٧ ، والمسائل العضديات ٨١ ، وجمهرة أشعار العرب ٢ : ١٠٧ ، وبقية التنبيهات على أغلاط الرواة ٥٩ ، وخزانة الأدب ١ : ١١٥ ، علماً أن رواية ديوان الفرزدق ٥٥٦ ، والنقائض ٥٥٦ : (مجرف) بدل (مجلف) .

(٢٦) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١ : ١٨٩ .

(٢٧) انظر : خزانة الأدب ١ : ١١٥ .

(٢٨) انظر : الشعر والشعراء ١: ٣٣ ، وطبقات النحويين واللغويين ٣٢ ، ووفيات الأعيان ٦ : ٣٩٢ ، وخزانة الأدب ١ : ١١٦ .

(٢٩) يردّ بهذا على أبي زيد الأنصاري في نوادره ـ بأن الفرزدق أقوى في هذا البيت ، انظر : بقية التنبيهات ٥٩ .

(٣٠) سورة طـه / الآية ٦١ .

(٣١) انظر : بقية التنبيهات ٥٩ ـ ٦١ ، وانظر : إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ٣٤٧ ، والمسائل العضديات ٨١ .

وقال الدكتور إميل بديع يعقوب في المعجم المفصل ٢ : ٥٧٤ ـ ٥٧٥ : " الشاهد فيه رفع (مجلف) إما لأنه مبتدأ حذف خبره ، وتقدير الكلام : أو مجلف كذلك ، أو فاعل لفعل محذوف دلّ عله سيلق الكلام ، والتقدير : أو بقي مجلف ، أو لأنه معطوف على قوله : عض زمان ، وهو مصدر ميمي بمعنى : الجليف ، وليس اسم مفعول ، والتقدير : وعض زمان وتجليفه لم يدعمن المال إلا مسحتاً ، أو لأن قوله : مسحتاً اسم مفعول منصوب على أنه مفعول به لقوله : لم يدع ، وفيه ضمير مستتر نائب فاعل ، وقوله : أو مجلف ـ معطوف على هذا الضمير المستتر ".

ولزيادة الإطلاع ، انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١ : ١٨٨ ـ ١٨٩ .

(٣٢) انظر : طبقات النحويين واللغويين ٣٢ .

(٣٣) انظر : المصدر نفسه والصفحة .

(٣٤) انظر : خزانة الأدب ١ : ١١٦ .

(٣٥) انظر : بقية التنبيهات ٦٢ ـ ٦٣ ، وخزانة الأدب ١ : ١١٦ .

(٣٦) انظر : بقية التنبيهات ٦٣ ، وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهري ٢ : ٢٢٨ .

(٣٧) انظر : الشعر والشعراء ١ : ٣٤ ، وطبقات النحويي واللغويين ٣٢ ، ووفيات الأعيان ٦ : ٣٩٢ ، وشرح التصريح للأزهري ٢ : ٢٢٩ ، وبغية الوعاة ٢ : ٤٢ ، وخزانة الأدب ١ : ١١٥

(٣٨) انظر : شرح التصريح ٢ : ٢٢٨ .

(٣٩) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ١٥٢ ، وشرح التصريح ٢ : ٢٢٨ .

(٤٠) انظر : شرح التصريح ٢ : ٢٢٩ ، وخزانة الأدب ١ : ١١٤ .

(٤١) انظر : شرح الكافية ١ : ١٥٣ ، وخزانة الأدب ١ : ١١٤ .

(٤٢) انظر : شرح التصريح ٢ : ٢٢٩ .

(٤٣) انظر : خزانة الأدب ١ : ٣ .

(٤٤) انظر : العمـدة ١ : ٩٠ .

(٤٥) **وقد قمتُ بحصر هذه الأبيات التي استشهد بها سيبويه فوجدتها بلغت ٦٢ بيتاً للفرزدق ، و٤٦ بيتاً لجرير ، و٢٨ بيتاً لذي الرمّة ، و٧ أبيات للكميت ، و٢٢ بيتاً لامرئ القيس ، و٣١ بيتاً للذبياني .**

(٤٦) انظر : العمدة ١: ٩٠.

(٤٧) انظر : شواهد سيبويه من المعلقات ١٢٦ .

(٤٨) بما لدي من مصادر .

(٤٩) انظر : تاريخ الأدب العربي (العصر الإسلامي) – د. شوقي ضيف ٢٧٥ .

(٥٠) انظر : ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ١٣٣ .

(٥١) انظر : رسالة الغفران ق٢ ص ٦٩ ، والإقتراح ٧٠ .

(٥٢) انظر : الكتاب ٤: ٤٤١ .

(٥٣) انظر : رسالة الغفران ق٢ ص٦٩ ، ونسبة د. رمضان عبد التواب في كتابه (بحوث ومقالات ...) ص٩٩ – للشاعر مودود العنبري نقلاً عن شرح شاهد المغني، ولم أجده – إذا كان للبغدادي .

(٥٤) انظر : ديوان أبي الأسود ص٩٩ ، ورسالة الغفران ق٢ ص٦٩ ، والحيوان للجاحظ ٥ : ٦٠١ ، والمختلف والمؤتلف ١٥١ ، وشرح أبيلت الكتاب لابن السيرافي ٢ : ٣٨٣ ، والعمدة ٢ : ٤ ، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٤ : ٢٢٨، والأغاني ١٢ : ٣٥٥ .

(٥٥) انظر : سيبويه إمام النحاة ١٤٨ .

(٥٦) انظر : الأغاني ١٢ : ٣٥٤-٣٥٥ ، ورواية ديوان بشار – جمع وتحقيق بدر الدين العلوي ص ٢٤ :

ولا كل ذي رأي بمؤتيك نصحه ولا كل مؤت نصحه بلبيب

وبعده : ولكن إذا ما استجمعا عند واحد فحق له من طاعة بنصيب

ويشير العلوي إلى أن هذين البيتين غير موجودين في ديوانه الذي حققه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ولزيادة الإطلاع – انظر مقدمة العلوي ص ٥) .

(٥٧) انظر : الدرر اللوامع ٢: ١٢٩ .

(٥٨) انظر : الأغاني ٣: ٢٠٦ – ٢٠٧ . نينان جمع نون وهو الحوت .

(٥٩) انظر : المصدر نفسه ٣: ٢٠٧ .

(٦٠) انظر : أصول التفكير النحوي ٤٨ – ٤٩ .

(٦١) انظر : النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ص ٣٤٠ .

(٦٢) انظر : الأغاني ٣: ١٤٢ .

المصادر والمراجع

١ـ ابن قتيبة اللغوي ـ د. عبد الجليل مغتاظ التميمي ـ منشورات جامعة سبها ـ مطابع الثورة العربية ـ طرابلس ١٩٨٨ .

٢ـ أصول التفكير النحوي ـ د . علي أبو المكارم ـ دار الثقافة ١٩٧٣ .

٣ـ الأغاني ـ أبو الفرج الأصفهاني ـ دار الكتب العلمية ـ ط١٢ ـ بيروت ١٩٩٢ .

٤ـ الإقتراح في علم أصول النحو ـ جلال الدين السيوطي ـ تحقيق : د . أحمد محمد قاسم ـ ط١ ـ مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٩٨٢ .

٥ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ـ أبو البركات عبد الرحمن الأنباري ـ تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ـ دار الجيل ١٩٨٢ .

٦ـ إيضاح الشعر ـ أبو علي الفارسي ـ تحقيق : د . حسن هنداوي ـ ط١ ـ دار القلم ـ دمشق ١٩٨٧ .

٧ ـ بحوث ومقالات في اللغة ـ د . رمضان عبد التواب ـ ط١ ـ مطبعة المدني ـ القاهرة ١٩٨٢ .

٨ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ـ جلال الدين السيوطي ـ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٩٦٥ .

٩ ـ بقية التنبيهات على أغلاط الرواة ـ علي بن حمزة البصري ـ تحقيق : د . خليل إبراهيم العطية ـ ط! ـ دار الثورة الثقافية ـ بغداد ١٩٩١ .

١٠ ـ تاريخ الأدب العربي (العصر الإسلامي) ـ د . شوقي ضيف ـ ط١٢ ـ دار المعارف ـ مصر .

١١ ـ جمهرة أشعار العرب ـ أبو زيد القرشي ـ تحقيق : د . علي محمد البجاوي ـ ط١ ـ دار نهضة مصر ـ القاهرة .

١٢ ـ الحيوان ـ أبو عمرو الجاحظ ـ تحقيق : عبد السلام هارون ـ ط٢ ـ القاهرة ١٩٦٦ .

١٣ـ خزانة الأدب ـ عبد القادر البغدادي دار صادر ـ بيروت .

١٤ ـ الخصائص ـ أبو الفتح عثمان بن جني ـ تحقيق : محمد علي النجار ـ دار الهدى ـ بيروت .

١٥ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع ـ أحمد الشنقيطي ـ القاهرة ١٣٢٨ هـ .

١٦ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي ـ تحقيق : محمد حسن آل ياسين ـ مطبعة المعارف ـ بغداد ١٩٦٤ .

١٧ـ ديوان بشار بن برد ـ تحقيق : بدر الدين العلوي ـ دار الثقافة ـ بيروت ١٩٨١ .

١٨ـ رسالة الغفران ـ أبو العلاء المعري ـ القسم الثاني ـ مكتبة صادر ـ بيروت .

١٩ـ سيبويه إمام النحاة ـ علي النجدي ناصف ـ القاهرة ١٩٥٣ .

٢٠ـ شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ـ تحقيق : محمد علي الريح هاشم ـ دار الفكر ـ القاهرة ١٩٧٥ .

٢١ـ شرح التصريح ـ الشيخ خالد الأزهري ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ مصر .

٢٢ـ شرح شواهد أبيات المغني ـ عبد القادر البغدادي ـ تحقيق : عبد العزيز رياح ، وأحمد يوسف دقاق ـ ط١ ـ دار المأمون ـ دمشق ١٩٧٨ .

٢٣ـ شرح الكافية ـ رضي الدين الأستراباذي ـ تحقيق : يوسف حسن عمر ـ منشورات جامعة بنغازي ـ مطابع الشروق ـ بيروت .

٢٤ـ الشعر والشعراء ـ ابن قتيبة ـ دار الثقافة ـ بيروت .

٢٥ـ شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد ـ د . عبد العال سالم مكرم ـ ط١ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٩٨٧ .

٢٦ـ طبقات النحويين واللغويين ـ الزبيدي ـ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف ـ مصر .

٢٧ـ ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ـ د . فتحي عبد الفتاح الدجيني ـ الناشر : وكالة المطبوعات ـ ط١ ـ الكويت ١٩٧٤ .

٢٨ـ العمدة في صناعة الشعر ونقده ـ ابن رشيق القيرواني ـ تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ـ ط٤ ـ دار الجيل ـ بيروت ١٩٧٢ .

٢٩ـ الكتاب ـ سيبويه ـ تحقيق : عبدالسلام هارون ـ دار القلم ـ لقاهرة ١٩٦٦ .

٣٠ـ الكشاف عن حقائق التنزيل ـ محمود بن عمر الزمخشري ـ مطبعة البابي الحلبي ـ مصر ١٩٧٢ .

٣١ـ مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ـ المطبعة الأميرية ـ القاهرة ١٩٥١ .

٣٢ـ المختلف والمؤتلف ـ الآمدي ـ ط٢ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٨٢ .

٣٣ـ مدرسة الكوفة ـ د . مهدي المخزومي ـ ط٢ ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر ١٩٥٠ .

٣٤ـ المسائل العضديات ـ أبو علي الفارسي ـ تحقيق : شيخ الراشد ـ ط١ ـ منشورات وزارةالثقافة السورية ـ دمشق ١٩٨٦ .

٣٥ـ المعجم المفصل في شواهد النحو ـ د . إميل بديع يعقوب ـ ط١ ـ دار الكتب العلمية ت بيروت ١٩٩٢.

٣٦ـ النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ـ شعبان عوض العبيدي ـ منشورات جامعة قاريونس ١٩٨٩ .

٣٧ـ النقائض بين جرير والفرزدق برواية أبي عيدة ـ تحقيق : بيفان ـ ليدن ١٩٠٥ .

٣٨ـ وفيات الأعيان لابن خلكان ـ تحقيق : إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت ١٩٧٨ .